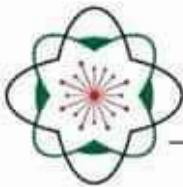


في خطوة مهمة... فصائل «الغوطة الشرقية» تتفق مبدئياً على مبادرة «جيش الإنقاذ الوطني»

الكاتب : وكالة فاسيون

التاريخ : 9 نوفمبر 2016 م

المشاهدات : 4057



الم الهيئة السياسية

## مبادرة جيش الإنقاذ الوطني في الغوطة الشرقية

بعد الاطلاع على تقرير اللجنة المدرسية وما خلصت إليه، وبعد متابعة الحراك الثوري لأهالي الغوطة ومطالبهم للفصائل بإنقاذهما، وبعد حالة الاستعصاء التي وصلت إليها الخلافات الفصائلية، فإننا نتقدم لأهالنا الأحرار في الغوطة الشرقية وخارجها وللفصائل الصامدة فيها بالمبادرة التالية:

**اندماج الفصائل العاملة في الغوطة الشرقية ضمن جيش واحد بقيادة جديدة تؤول إليه كافة الأسلحة والمقررات والإمكانيات المادية والبشرية يحمل علم الثورة ويتبني أهدافها ويعمل على تحقيقها.**

وفق ما يلي:

أولاً- جيش واحد مكوناته:

- |                                |                      |                            |
|--------------------------------|----------------------|----------------------------|
| (من الشخصيات المدنية الفاعلة). | (٢٠ عضوا)            | ١- هيئة سياسية مدنية واحدة |
| (شخصيات عسكرية).               | (٢٠ عضوا)            | ٢- مجلس شورى عسكري         |
| (١٠ أعضاء).                    | ٣- أركان واحدة       |                            |
| (٨ أعضاء).                     | ٤- مرعية شرعية واحدة |                            |

ثانياً- يتم تشكيل المكونات الأربع السابقة وفق النسب التالية من حيث العدد:

٤٠ % يسميهم جيش الإسلام.

٤٠ % يسميهم فيلق الرحمن.

١٠ % يسميهم فجر الأمة.

١٠ % يسميهم أحرار الشام.

ثالثاً- تحل باقي التشكيلات وتندمج في الجيش الجديد.

رابعاً- مجلس القيادة العامة في الغوطة الشرقية مكون من: الهيئة السياسية (المشكلة بموجب المبادرة) + مجلس الشورى العسكري.

خامساً- يتم إعادة توحيد القضاء في الغوطة برعاية مجلس القيادة العامة وتحال إليه كافة قضايا الدماء أصولاً.

سادساً- الآليات التنفيذية مفصلة ومزمنة بملحق لهذه المبادرة.



مواقفات مبدئية وكل على انفراد على مبادرة تشكيل «جيش الإنقاذ الوطني» على أن ترسل جميعها الموافقة الخطية في وقت لاحق.

وكانت الهيئة العامة تقدمت في وقت سابق بمبادرة تدعو فصائل المعارضة في «الغوطة الشرقية» للاندماج ضمن «جيش واحد بقيادة جديدة تؤول إليه الأسلحة والمقرات والإمكانيات المادية والبشرية كافة، يحمل علم الثورة ويتبنى أهدافها ويعمل على تحقيقها».

وأوضحت الهيئة في المبادرة المقدمة أن «جيش الإنقاذ الوطني» يتكون من «هيئة سياسية مدنية واحدة» تضم 20 عضواً من الشخصيات المدنية الفاعلة، و«مجلس شورى عسكري» يتتألف من 20 شخصية عسكرية، إضافة لرئاسة أركان واحدة مؤلفة من عشرة أعضاء، على أن تكون لها مرجعية شرعية واحدة تضم ثمانية أعضاء.

وحددت نسبة مشاركة فصائل المعارضة في جيش الإنقاذ وفق التوزيع التالي: يسمى كل من جيش الإسلام، وفيلق الرحمن 40% من التشكيل، أي ما مجموعه 80%， فيما يسمى فجر الأمة، وحركة أحرار الشام الإسلامية 10% من التشكيل، أي ما مجموعه 20%.

ودعت الهيئة في مبادرتها إلى حل جميع التشكيلات السابقة، وأن يشكل مجلس «القيادة العامة في الغوطة الشرقية»، والمكون من الهيئة السياسية ومجلس الشورى العسكري، إضافة لمطالبتها بإعادة توحيد القضاء. ويظاهر المئات من أهالي مدن وبلدات «الغوطة الشرقية» بشكل أسبوعي بهدف الضغط على فصائل المعارضة المتواجدة فيها لتشكيل غرفة عمليات مشتركة، وذلك بعد التقدم الذي حققه قوات النظام والميليشيات الأجنبية المرافقة لها في الآونة الأخيرة.

وابتعدت الهيئة العامة مبادرتها بملحق قالت إنها ستحدد في الكتب المسلمة موعداً لاجتماع الشخصيات كافة التي تسميتها في الكتب الجوابية برعاية عدد من الشخصيات المدنية الفاعلة.

وأضافت أن الاجتماع المذكور سيقوم بتسمية «رئيس مجلس القيادة العامة في الغوطة بالتوافق أو الانتخاب ويفوز الحائز على أعلى الأصوات (...) وقائد الجيش ونائبه بالتوافق أو بالانتخاب»، بالإضافة للتوافق على تسمية الجيش.

وأصدرت الهيئة العامة اليوم الأربعاء بياناً للرأي العام يبيّن من خلاله ما توصلت إليه مبادرة «جيش الإنقاذ الوطني»، والردود التي حصلت عليها من الفصائل عينها.

وفقاً ما جاء في البيان فإن «حركة أحرار الشام أبدت الموافقة المبدئية على المبادرة خطياً من دون تسمية أي ممثلين»، وأضاف أن «فيلق الرحمن أبدى الموافقة على المبادرة شفهياً ووعد بإرسال الجواب الكتابي خلال الساعات المقبلة».

وأشار البيان إلى أن «جيش الإسلام أبدى التعاطي الإيجابي مع المبادرة ووعد بتقديم الجواب الكتابي يوم الأحد القادم»، كذلك فإن «فجر الأمة أبدى موافقته الكاملة على المبادرة ووعد بتقديم الجواب الخططي خلال الساعات المقبلة».

وطالبت الهيئة في نهاية بيانها جميع الفصائل بموافاتها بـ«الأجوبة الخطية متضمنة أسماء ممثليهم»، ومن ثم تقوم عند الاجتماع بـ«ملحوظة التحفظات والتوافق على التعديلات المناسبة لمضمون المبادرة».

